العدد (1986) السنة الثامنة - الأحد (12) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

زواجير مجلس المحافظة!

إحسان شمران الياسري

عام ١٩٧٤ كتب الراحل شمران الياسري / أبو كاطع موضوعاً تحت عنوان (الزواجير!) قدم فيه رؤية متقدمة لأولويات إنفاق اموال البلد.. وكان الحديث يومها عن انفاق اثني عشر مليون دينار في إعادة إعمار مدينة بابل الاثرية وإعمار الزقورة. وعلى الرغم من الاهمية البالغة لآثارنا وارتباطها بتأريخنا وأمجادنا (المتواصلة)، إلا إن الراحل حسبها بالأولويات فوجد إن الساكنين بالعراء أولى بالمبلغ المذكور من الزقورة التي انتظرت خمسة آلاف سنة ويمكنها ان تنتظر عقدين.

ومنذ بدأ السيد رئيس مجلس محافظة بغداد حملته الإيمانية ضد (النوادي) وباعة العَرَق (المختوم) وانا افكر بأولويات الرجل ومجلسه.

فشرب العرق حرام، وبيعه كذلك، وديننا الاسلامي واضح في هذا الموضوع.

ولكن إن كان مجلس المحافظة و(رئيس المجلس) لديه طلقة واحدة، فهل يستخدمها لغلق النوادي أم لوقف القتل، أو محاربة الفساد، أو لحماية المجتمع من الترهيب، أو لتوفير مساكن للناس، او لتحسين شوارع بغداد؟!

إذا كانت الطلقة واحدة، لماذا لا تُعمّر بغداد بدلا من محاربة شريحة اجتماعية مضمون ولاؤها لبغداد وللبلاد.

أرجو ان نستذكر الراحل ابو كاطع وهو يستخف بعقول لا تعرف أولوياتها.. وليبحث مجلس المحافظة عن ألف وسيلة لمنفعة بغداد وأهلها، بدلا من تقديم الاذى لمثقفيها على كل أولوياته:

((قرأت لخلف الدواح ما نُشر في صحف الامس الاول حول قرار وزارة الاعلام، القاضي بإعادة بناء مدينة بابل الاثرية. وإن كلفة المشروع كما تقول الوزارة (١٢) مليون دينار (١٢٠٠٠٠٠٠دينـار) تساهم في تغطيته منظمة اليونسكو.

والمبلغ ـــاياه ـــ مخصص لصيانة الابنية الاثرية، القائمة حاليا وتخليصها من الامـلاح، واعـادة بناء الزقورة، واجـزاء من السورين الداخلي والخارجي، وعدد من بوابات المدينة.

وقد (تدارسنا الموقف) خلف الدواح وأنا، فاستقر رأيه على تقديم مشروع لوزارة الاعلام، يتحمل نتائجة المادية والادبية، ويذهب الى ابعد من ذلك فيقول:

(.. وركَبتي تتحمل، خل الوزارة تكَول: طلع عدنا خبير چبير كلش بالآثار اسمه خلف الدواح..

والاحسن يكَولون اسمه (كلف الدَواه) اشوية أليّق.. حتى يصير مقبول اقتراحي لو قدموه للاخ يانسكو، الله يجزيه بالخير على هالاريحية، يكَولون: يكَول الخبير الچبير (كلف الدواه) چانت مدينة بابل هالشكل..)..

وإليكم خلاصة المقترح:

يُعاد بناء الزقورة بمبلغ نصف مليون دينار، وتُصانِ الابنية القائمة بنصف مليون دينار، أما الاحد عشر مليوناً الاخرى، فتصرف لبناء أحد عشر ألف بيت للفلاحين، يكون كل واحد منها على هيئة (زقورة) تُشيد على امتداد الطريق من بابل (متصلة بالزقورة الام) والى بغداد.

ويعتقد خلف الدواح، ان السائح الاجنبي، وهو يشاهد ذلك (يسيح) من شدة الانبهار بهذه الحضارة العظيمة، حين ترافقه الزقورات (من فوك من المحمودية لمن توصل للزكَورة الاصلية).

ويهمس في أذني، بحذر:

ـــ بهالطريقة، هم نحيي (آثارنا) وهم نحيي هدعش ألف عايله ونسكنهم بالبيوت اللي نسوي شكلهن مثل الزواجير!!))

فهل بعد بناء الزواجير للناس من أولوية يا مجلس محافظتنا العزيزة؟!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ظـاهـرة الـعـنـف ضـد المـرأة

حسين علي الحمداني

هل سن التشريعات الراعية لحقوق المرأة يجعلها في مأمن من العنف ؟ وكيف يمكن للمجتمع أن يحافظ على حقوق المرأة ؟ لا يمكن لأي عراقي أن يتنكر لدور المرأة العراقية وموقفها في الحياة العامة منذ عقود طويلة، بل لا يمكن لنا أن نتنكر لمساعيها في إدامة الحياة في بلد كانت الحياة فيه شبه مستحيلة ، فقد تخلت المرأة العراقية في السنوات الماضية عن كل مباهج الحياة لكي تحافظ على البيت العراقي وتربي الأجيال العراقية، وتجعل البيت العراقي أكثر استقراراً .

وهذا يؤكد أن للمرأة دوراً متميزاً ومكانة سامية وحاسمة في تطور المجتمعات الإنسانية، ولقد أصبح الاهتمام بموضوعة المرأة حلقة مهمة من حلقات الاهتمام بالمجتمع لأن المرأة عنصر حاسم ومهم في بناء المجتمع مما يعد قضية أساسية وحاسمة على المستوى العالمي.

وباتت قضية المرأة وخاصة العنف ضد المرأة قضية ذات أولوية ليس للمرأة ومنظماتها فقط وإنما أيضاً لقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات المدنية وللمختصين والمربين والمصلحين، حيث الشعور السائد بين طبقات المجتمع كافة بأن المرأة ما زالت أسيرة الأفكار التي تصادر دورها وتسلط الرؤية الذكورية والأنظمة القمعية التي زادت الأمور تعقيداً ، وقد عبرت عن هذه الحقائق أكثرية العلوم والمصادر والأبحاث والمقالات ووسائل إعلام عديدة اتخذت مهمة الدفاع عن الحريات العامة وحرية المرأة وحقوقها بشكل خاص .

في أغلب دول العالم تعاني النساء من التمييز ضدهن سواء في التشريعات أو في الممارسات الاجتماعيه اليومية، ومع أن درجة التمييز تختلف من مجتمع لآخر، إلاّ انه ما زال موجودا وممارسا ويعد ظاهرة واضحة في المجتمعات الشرقية والعربية بالذات.

وتظهر الأرقام والإحصائيات فوراق حقيقية بين النساء والرجال على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، فحوالي ٧٠٪ من النساء يعشن في فقر مدقع. وهذه النسبة تشير إلى إن زيادة الفقر بين النساء مرتبط بالتمييز ضدهن في سوق العمل، وفي التشريعات المختلفة، إضافه الى وضعهن داخل العائلة كعنصر من الدرجة الثانية بل إن بعض الدول تمنع ترشيحهن للانتخابات أو المشاركة فيها عبر التصويت.

وفي قراءة سريعة للتقارير والإحصاءات الدولية الصادرة من منظمات حقوقية ونسوية نجد بأن نسبة الأمية بين النساء في العالم هي الأعلى، ومعظم النساء يعملن عدد ساعات عمل أكثر من الرجال، ومعظم عملهن يكون غير مدفوع الأجر، وفي اغلب الأحيان لا يتم الاعتراف به أو التقليل من شأنه.

وتحتل النساء عالمياً ما بين ١٠-٢٠ ٪ من المناصب الإدارية والتنفيذية، وأقل من ٢٠٪ في أعمال التصنيع. والنساء لم يحصلن على حصص متكافئة من القروض في مؤسسات الإقراض الرسمية وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في العراق حيث غيبت المرأة عن الكثير من المشاريع الاقتصادية والمنح والقروض التي وزعتها الحكومة العراقية وحتى بعض المنظمات العالمية حيث تم تغييب العنصر النسوي بشكل كامل عن هذه المنح والقروض.

وأما في مجال المشاركة السياسية وصنع القرار، فإن الإحصاءات تشير الى ان ١٠٪ من المقاعد النيابية تحتلها نساء، وتشكل النساء اقل من ٥٪ من قيادات دول العالم ، ورغم إن العراق وبموجب النظام الانتخابي قد حدد ما نسبته ٢٥٪ من المقاعد البرلمانية لحواء ، إلا إن هذا الإجراء الدستوري والقانوني لم يمنع الآخرين من مصادرة حق المرأة في التشريع ورسم السياسات العامة للبلد، وهذا ما تجلى بوضوح في الأشهر الماضية والدورة البرلمانية السابقة حيث غاب صوت المرأة وسط طغيان الأصوات الذكورية بحكم الثقافة المتداولة والتي تعطي للرجل حقوقاً كاملة على حساب حقوق المرأة.

وإذا أردنا أن نعرف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة ممارسة العنف بجميع أشكاله ضد المرأة بما فيه مصادرة رأيها وحريتها ، سنجد إن العوامل الثقافية والتربوية والعادات والتقاليد والعوامل البيئية والاقتصادية إضافة إلى الأسباب التشريعية التي نجدها في كثير من الأحيان تمارس بل تساعد فيما يمارس على المرأة من عنف وتمييز ضدها.

ومهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من أهم المشاكل التي تعانيها المجتمعات الإنسانية ، وكما ان العنف ضد المرأة متعدد الأسباب فلابد من تكاتف جميع الجهود والعمل على مستويات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة .

وعلى الرغم من إن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وجد الكثير من الحلول التي أطّرها بشكل لوائح وأنظمة واتفاقيات دولية اعترفت بها اغلب دول العالم .

والمتابع لهذه اللوائح سيجد بأن المجتمع الدولي تعامل مع قضية المرأة على إنها الأسرة بما تمثله من قيم ومكانة من خلال دورها الايجابي في بناء الأسرة التي هي نواة المجتمع ، وكذلك تعامل معها مرتين، المرة الأولى في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان كانسان ، والمرة الثانية في اتفاقية سيداوا كامرأة .

وهنا علينا أن نستشهد ببعض ما جاء في المواثيق الدولية في هذا الجانب ،فقد أعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في" سان فرانسيسكو" في عام ١٩٤٥ أول معاهدة دولية تشير، في عبارات محددة، إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق. وأكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان١٩٤٨ رفضه التمييز على أساس الجنس في مادته الثانية ورفضه الاسترقاق والاستعباد في المادة الرابعة والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية في المادة الخامسة وأشار في المادة (١٦) على سن الزواج الذي هو سن البلوغ، والتساوي في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.ونصت المادة الثانية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

لذا نجد بان محاربة العنف كظاهرة اجتماعية هي مسؤولية جماعية يجب أن تتكاتف من خلالها أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وان يتضمن ذلك تعديلا في الأنظمة التشريعية واستحداث أنظمة الحماية القانونية وتغيير الثقافة الاجتماعية، إضافة إلى توعية المرأة لحقوقها الإنسانية وكيفية الدفاع عنها وعدم التسامح والتهاون والسكوت على سلب هذه الحقوق، وعلى النخب الفكرية والسياسية والدينية يقع دور في إثارة الوعي وإشاعة قيم التسامح والسلام واحترام الآخر.

ولابد من العمل على توفير البنى التحتية لنمو المرأة وتطورها الذاتي كقيام المؤسسات التعليمية والتثقيفية والتأهيلية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة التي تساعد في شرح وتبسيط الموضوعات سواء كانت موضوعات تربوية أو صحية أو اجتماعية أو سياسية لضمان تقدمها السريع، وان لا نتوقع ان يكون هنالك حل لهذه الظاهرة خلال فترة قصيرة ، فالمرأة تنتهك حقوقها منذ القدم واستمرت تلك الانتهاكات حتى وقتنا الحاضر ، لذا فسعينا الى الحلول بحاجة ليس فقط الى تكاتف الجهود وإنما أيضا الى الوقت الكافي للتخلص من تلك الظاهرة .

أنـــــواع الـعـنـف

تتعرض دائما المرأة في المجتمعات الشرقية لجملة من أعمال العنف منها الجسدية ومنها الاقتصادية ومنها النفسية ، وجميعها تشكل خرقاً كبيراً لحقوقها سواء تلك التي فرضتها الشرائع السماوية أو التي نصت عليها المواثيق والأعراف الدولية أو التي تضمنتها دساتير البلدان .

والعنف ضد المرأة ليس قضية حديثة، فهي قديمة قدم العالم وهي ليست قضية محلية وإنما ذات صفة عالمية حيث أنها تنتشر في المجتمعات كافة، المتحضرة منها والمتخلفة، لكنها تبقى من الأمور والقضايا الأكثر خفاء، فهي تدخل في إطار المشاكل العامة التي تلقي العادات والتقاليد عليها الغطاء وتمنع الكشف عن الأسرار العائلية، وبالتالي هذا العنف الذي يقع على المرأة من جهة، ومن جهة أخرى يكون لسكوت الضحية نفسها تخوفاً من عنف جديد أو حكم خاطئ عليها من الآخرين السبب الأقوى في بقاء هذه الجريمة بعيدة عن الضوء.

علي نافع حمودي

لكن ورغم المؤتمرات الدولية والعالمية العديدة التي نهضت لمواجهة العنف ضد المرأة، ورغم التعريفات المتعددة لها إلا أنها كانت دائماً تذكرها (كظاهرة) مكررة لفظ ظاهرة العنف ضد المرأة في كل تعريف ورد في هذا المجال، مما يعني إبقاءها بعيدة عن المواجهة الحقيقية والوجود الحقيقي لمعالجتها. والعنف ضد المرأة وإن كان ظاهرة منتشرة في كل العالم، إلا أنه بالدرجة الأولى لا يمكنه أن يخرج عن كونه جريمة قائمة بحد ذاتها يجب توصيفها للوصول إلى حل وعلاج يقف في مواجهتها.

ورجال القانون يقولون لكل جريمة ركنان مادي ومعنوي، كما لكل جريمة فاعل وضحية وأدوات جرميه، فما مدى توفر ذلك من ظاهرة العنف ضد المرأة؟ فالركن المادي يعني القيام بأفعال مادية مباشرة يمارسها المجرم على الضحية وهو في العنف ضد المرأة متوفر وبشكل واضح في كل عمل عنيف يأتيه الرجل على المرأة.

أما الركن المعنوي وهو يعني نية الفاعل إيذاء ضحيته وتوجه إرادته إلى ذلك ، هذا الركن أيضاً يتوفر في العنف ضد المرأة.

وفي قراءة سريعة لأسباب العنف ضد المرأة نجد إن هناك مجموعة مهمة من أسباب لهذه الجريمة لكن أياً كانت فهي لا تبررها ولا تسيغ لفاعلها فعله. فقد يرجع العنف إلى أسباب مادية كالفقر أو الفاقة التي تعانيها الأسرة التي يقع فيها العنف وما ينتج عن الفقر من مشاكل أو إلى إدمان المخدرات من قبل فاعل هذه الجريمة أو إلى الجهل وقلة الوعي نظراً لمدى التأثير السلبي لذلك في ارتكاب العنف، لكن هذا لا يعني أن العنف ضد المرأة يحدث فقط في الأوساط الجاهلة أو الأقل ثقافة وإنما هو منتشر بشكل كبير في أكثر الأوساط ثقافة ومن رجال يحملون أعلى الشهادات والدرجات العلمية. كذلك يلعب دوراً مهماً في انتشار هذه الظاهرة وتوغلها سكوت النساء اللواتي يتلقين العنف بكل صمت وهزيمة ويبتلعن معاناتهن إما خوفاً من الفضيحة والعار أو على مستقبل أطفال وأسرة سوف تتفكك إن هن تجرأن واتخذن أي إجراء لمواجهة العنف الواقع عليهن.

إضافة إلى ذلك يبقى للموروث السائد في مجتمعنا أن على المرأة دائماً التحمل وأنها ليست الأولى ولا الأخيرة التي تلقت عنفاً من زوجها وأن المرأة لبيتها وزوجها وأولادها، أيضاً التربية الخاطئة للأطفال لها دور سلبي لانتشار هذه الجريمة، حيث إن أغلب الأسر تربي أولادها على التمييز بين الشاب والفتاة وتفوقه عليها مما يعطيه سلطة تبيح له استعمال العنف ضدها وهذا ما يحتاج إلى بذل المزيد من التوعية الاجتماعية والأخلاقية.

وهنالك أنواع عديدة من العنف تمارس ضد المرأة ولو طالعنا المادة الأولى من إعلان الجمعية العمومية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة عام ١٩٩٣ حيث نصت: على أنه أي عنف يقوم على أساس النوع أو الجنس وينتج عنه ضرر أو أذى جسدي أو نفسي أو جنسي، واستناداً إلى ذلك يمكن لنا تقسيم العنف إلى عنف جسدي وعنف نفسي وعنف جنسي. والعنف الجسدي وهو الذي يقع على جسد الضحية ويترك آثاراً متفاوتة الخطورة، والضرب هو أهم مظاهر هذا العنف بأية وسيلة كانت وهو الأكثر انتشاراً . أما العنف الجنسي وقد وضحته المادة الثانية من إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة عام ١٩٩٣ مذكرة أنه يشمل الاغتصاب للبنات الصغيرات أو للنساء بما في ذلك اغتصاب الزوجة أو إكراهها على ممارسة الجنس وكذلك الممارسات التقليدية الصادرة مثل ختان النساء، وهو ما يزال منتشراً في بعض المناطق العربية، وأيضاً يشمل العنف الجنسي المضايقات أو المعاكسات والصبغة الجنسية إلى جانب إكراه المرأة على بيع نفسها وعرضها وكذلك الاغتصاب الذي يحدث أثناء الحروب.

وإن في الزواج المبكر للفتاة نوعاً من أنواع العنف الجنسي، حيث أن الفتاة في عمر /١٣/ سنة غير مدركة لواقعة الزواج لأنها ما تزال في مرحلة الطفولة التي تكون قد حرمت منها بهذا الزواج. وفي حقيقة الأمر فإن العنف الجنسي لا يمكن أن يكون مجرداً من اقترانه بعنف جسدي ونفسي فهو يجمع بينهما وإذا وقفنا في بعض الحالات نراه ينتج إيذاءً جسدياً ونفسياً.

أما العنف النفسي وهو الأخطر كون إن أهم مفاتيح الإنسان الصحيح هو أن يحمل نفساً صحيحة خالية من العقد أو الأمراض والاضطرابات النفسية والتي لها أكثر الآثار السلبية في أسرته ومجتمعه وفي إنتاجه وبخاصة في الحياة، فكيف الأمر إذا كانت أكثر من ثلاثة أرباع النساء في العالم يلقين ضغطاً نفسياً كبيراً وعنفاً نفسياً أكثر من قبل الرجال.مثال ذلك: تلك الزوجة التي حملت أعلى الشهادات وإذ بزوجها يضغط عليها بوسائل متعددة للجلوس في المنزل بحجة رعاية الأطفال والاهتمام بالبيت.

والأمثلة كثيرة على ذلك ، لكن الأخطر من هذا وذاك أن نجد بأن ظاهرة العنف ضد المرأة ما زالت منتشرة وبكثرة وبدرجات عالية جدا في مجتمعنا الذي يفترض به أن يرتقي بالمرأة العراقية درجات أعلى في الرعاية والاهتمام والحقوق .

الأم تريزا مواطنة من مدينة سكوبيا

منذر كاظم حسين

كرست الأم تريزا حياتها لهدف انساني نبيل . فقد حققت الكثير من الاعمال الخيرية والانسانية الى أكثر الناس فقراً، كانت دمثة الخلق، لطيفة المعشر ومفعمة بالنشاط والحيوية. لقد كانت رسول حب كرس حياته الى أحياء الفقراء في مدينة كلكتا في الهند. واصبحت مواطنة محبوبة ومحترمة في جميع بلدان العالم. هذه المرأة الرائعة ولدت بتاريخ ٢٧ آب ١٩١٠ في مدينة سكوبيا والتي الآن أصبحت جمهورية مقدونيا. وفي عام ١٩١٠ كانت مقدونيا جزءاً من الامبراطورية العثمانية . قالت الام تريزا" ان الفقر هو هبة من الرب" وحملت هذا الشعار وكان هدفها المنشود طول حياتها. ويشير جواز السفر الدبلوماسي الهندي الذي تحمله الأم تريزا إلى أن مواليدها كانت في ٢٦ آب في مدينة سكوبيا المقدونية. وفي عام ١٩٤٨ أصبحت مقدونيا واحدة من جمهوريات يوغسلافيا الستة. ولكن اقرباء الأم تريزا الذين مازالوا يعيشون في سكوبيا يؤكدون ان ولادة الأم تريزا كان في ٢٦ آب ١٩١٠، وقد عمدت في ٢٧ آب في الكنيسة الكاثولكية الرومانية في مدينة سكوبيا ، وهذا التاريخ اعتبر يوم ولادتها الحقيقي. وهناك غموض عن اصل جنسيتها وتاريخ اسرتها. فقد امضت الأم تريزا ثمانية عشر عاما من عمرها في مدينة سكوبيا وقبل ان تذهب الى ايرلندا انضمت في عام ١٩٢٨ الى معهد العذراء ماريا ومن ثم ابحرت الى الهند للتدريس هناك.

لم تكن ترغب إطلاقاً التحدث عن ماضيها او عن أسرتها. ودائما كانت الأم تريزا تقول" شخصيتي هي عملي وعملي يمثلني "مثل قول الشاعر العربي "ليس الفتى من قال كان أبي إن الفتى من قال ها أنذا". خلال زيارتها الأخيرة إلى سكوبيا في عام ١٩٨٠ غالبا ما كانت تسأل هل انت البانية الاصل او مقدونية او صربية الجنسية او من اي جنسية اخرى. ترد على الاسئلة بلباقة تدل على طريقة حياتها البسيطة " أشعر كمواطنة من سكوبيا مدينة ولادتي ولكنني بنت العالم بأجمعه".

الفتاة اليافعة كونكسي وتعني (برعم الزهرة) ذهبت الى المدرسة العامة في مدينة سكوبيا وشاركت ايضا في دروس الابريشة. وفي ذلك الوقت كانت تأتي إلى مدينة سكوبيا أعداد ضخمة من البعثات التبشيرية التي تتحدث عن قصص ممتعة عن الهند والتي ألهمت فضول هذه الفتاة على اتخاذ قرار بترك مدينة نشأتها والبدء برحلة طويلة الى المجهول، الى الهند الساحرة. والذي زاد من حماسها في السفر الى المجهول هو ما كان يقوم به القس المسؤول عن الجمعية الخيرية للعذراء ماريا في مدينة سكوبيا بالحديث عن رسائل البعثات التبشيرية اليوغسلافية العاملة في الهند عن الاحداث المثيرة والغريبة هناك. الفتاة انجينس كونكسي كانت مولعة بهذه القصص، لذلك قررت الانضمام الى احدى هذه البعثات التبشيرية والخدمة فيها. وأخيراً أصبحت الفتاة انجبنس كونكسي من مدينة سكوبيا الأم تريزا لكلكتا وكأنّ الرب قد دعاها لكي تخدم الفقراء من اعماق قلبها.

وفي عام ١٩٢٨ انضمت الأم تريزا وهي راهبة متدربة في مدرسة ليروتو اوردر ومسؤولة عن ادارة مدارس البعثات التبشيرية في الهند ثم اتخذت لقب الاخت تريزا اسما لها. وفي عام ١٩٢٩ بدأت تدريس موضوع الجغرافية في مدرسة سانت ماري في مدينة كلكتا، وفي عام ١٩٣٧ أدت القسم النهائي لكي تصبح راهبة . وبعد ان درست التمريض انتقلت الأم تريزا الى الاحياء الفقيرة والى البلديات المحلية وبطلب شخصي منها سمحت البلديات المحلية ان تنشئ داراً للمتسولين بالقرب من معبد كالي المخصص للعبادة والذي اصبح مقراً لها بعد عام أي في سنة ١٩٤٨. لقد تأقلمت مع المجتمع الهندي وعاداته وتقاليده وارتدت الملابس الهندية واجبرت العاملات معها على لبس السّاري الذي يتدلى من جهة الكتف الايسر،وكان بسيطا ومطرزاً بخطوط زرقاء اللون.

أنشأت رسميا البعثات التبشيرية الخيرية في عام ١٩٥٠ بعد ان حصلت على موافقة البابا، وفي عام ١٩٦٥ اصبحت هذه البعثات جمعية بابوية رسمية (مرتبطة مباشرة بالبابا). قامت الجمعية بفتح العديد من المراكز الخيرية التي تقدم خدماتها الى الاشخاص الفاقدي البصر والى كبار السن والى المقعدين والى المصابين بمرض الجذام والمرضى على فراش الموت.

وفي اواخر السبعينيات أخرجت البعثات التبشيرية اكثر من ألف راهبة تعمل في ستين مركزاً في كلكتا وأكثر من مئتي مركز في جميع انحاء العالم . أيضا أنشأت مؤسسات في كل من سيرلانكا، تنزانيا، الاردن، فنزويلا، بريطانيا، النمسا، وفي سكونيا مدينة الام تريزا. في عام ١٩٩٠ اصبح عدد المراكز الخيرية اربعمائة وستة وخمسين مركزا موزعة على مئة بلد . وفي نفس السنة تم اطعام اكثر من خمسمائة ألف اسرة فقيرة واكثر من عشرين طفلاً فقيرا تم تعليمهم في مئة وأربع وعشرين مدرسة ، وتمت معالجة أكثر من تسعين ألف مصاب من مرض الجذام، وتمت زيارة أكثر من سبعة عشر ألف عائلة . أيضا تم فتح مراكز لمعالجة مرض الايدز وهذه المراكز استقبلت اكثر من ستمائة وواحد وستين مريضاً مات منهم ثمانية وثمانون.

الأم تريزا تعتبر الراعية لملايين الكاثوليك والآخرين من التبشيريين ايضا، إنها الملاك او القديسة التي عاشت ببساطة وعفة وشهامة محبة لكل انسان. قالت يوما ما" نحن لا نقوم بتقديم أشياء كبيرة للناس بل انها صغيرة إلا أنها مليئة بالحب والمودة". كانت حياتها متواضعة وقد ودعها العالم وأقام مراسيم توديع كبير لها في مدينة كلكتا في الهند.

وزير الدين السيد فليده نيموفيسك ومحافظ مدينة سكوبيا السيد ريستو بينوف وممثلو الدول الأخرى اتفقوا ان يجعلوا كل من مدينة كلكتا ومدينة سكوبيا مدينتين متآخيتين . المدينة التي ولدت فيها والمدينة التي كرست حياتها في خدمة فقرائها، وقد كرست الأم تريزا حبها وحياتها لكلا المدينتين. والسلطات والبرلمان في مدينة سكوبيا يناقشون اقامة مركز كبير ومتحف في مكان ولادة هذه الشخصية الكبيرة التي لها سمعة عالمية واسعة بسبب قداستها وتواضعها وخدماتها الجليلة تجاه الإنسانية.